Ashur Journal of Legal and political Sciences (AJLSP) is published by the Iraqi Association for Legal Sciences
ISSN: 3005-3269, Vol 3(No.3), pages: 929 -946 (2026)
https://ashurjournal.com/index.php/AJLPS/about

The Implications of the Russo–Ukrainian War for Political and Economic Stability in North Africa

Assistant Lecturer aryam Fadel Kazem

Iraqi University / College of Law and Political science , mariam.f.kazem@aliraqia.edu.iq

ARTICLE INFORMATION

Received:5 May 2026
Accepted: 12 Aug 2026
Published:1 Sep 2026

Keywords:

-RussoUkrainian War
- North Africa
- Food Security
- Energy Security
-Political Stability
-Inflation

ABSTRACT

This study examines the repercussions of the Russo-Ukrainian war for political and economic stability in North Africa, focusing on Algeria, Egypt, Libya, Morocco, and Tunisia between February 2022 and the end of 2023. It hypothesizes that the war's impact has been asymmetrical, shaped by each country's dependence on imported grain and energy, available fiscal space, and political and security relations with Russia and the European Union. The study employs a comparative case-study design, supported by historical analysis, content analysis, and secondary data from international institutions. It finds that the war transmitted a compound external shock to North Africa through food, energy, and fertilizer prices; supply-chain disruption; and higher financing and subsidy costs. Net food and energy importers faced the greatest inflationary and fiscal pressure, whereas Algeria and Libya benefited relatively from higher hydrocarbon revenues, although this did not eliminate food-import dependence or inflation risks. The findings also show that the relative diplomatic neutrality adopted by some states was not purely ideological; it functioned as an instrument for balancing security and economic interests. The study proposes an applied policy package based on grain-supplier diversification, strategic reserves, targeted social protection, climate-smart agriculture, and regional energy interconnection. Its practical contribution lies in offering differentiated policy responses according to each state's exposure rather than treating North Africa as a homogeneous unit.

© 2024 , This is an open access article under the cc BY-NC-ND license http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

مجلة آشور للعلوم القانونية والسياسية تصدر عن الجمعية العراقية للعلوم القانونية
المجلد الثالث (العدد الثالث)، الصفحات: 929- 946، (2026) ISSN: 3005-3269
https://ashurjournal.com/index.php/AJLPS/about

تداعيات الحرب الروسية–الأوكرانية على الاستقرار السياسي والاقتصادي في شمال أفريقيا

المدرس المساعد مريم فاضل كاظم
الجامعة العراقية / كلية القانون والعلوم السياسية ، mariam.f.kazem@aliraqia.edu.iq

معلومات المقالة

تاريخ الاستلام : ٥ ايار ٢٠٢٦
تاريخ القبول :١٢ تموز ٢٠٢٦
تاريخ النشر : ١ ايلول ٢٠٢٦

الكلمات المفتاحية:

-الحرب الروسية
-الأوكرانية
- شمال أفريقيا
- الأمن الغذائي
- أمن الطاقة
- الاستقرار السياسي
- التضخم

الملخص

يحلل البحث تداعيات الحرب الروسية–الأوكرانية على الاستقرار السياسي والاقتصادي في شمال أفريقيا، مع التركيز على الجزائر ومصر وليبيا والمغرب وتونس، خلال المدة الممتدة من شباط/فبراير 2022 إلى نهاية 2023, وينطلق من فرضية مفادها أن أثر الحرب لم يكن متماثلاً بين دول المنطقة؛ إذ تحددت شدته وفق درجة الاعتماد على واردات الحبوب والطاقة، والحيز المالي المتاح، وطبيعة العلاقة السياسية والأمنية مع روسيا والاتحاد الأوروبي, واعتمد البحث منهج دراسة الحالة المقارنة، مدعوماً بالمنهج التاريخي وتحليل المضمون والبيانات الثانوية الصادرة عن المؤسسات الدولية وتوصل إلى أن الحرب نقلت صدمة خارجية مركبة إلى شمال أفريقيا عبر أسعار الغذاء والطاقة والأسمدة، واضطراب سلاسل الإمداد، وارتفاع تكاليف التمويل والدعم الحكومي، وقد كانت الدول المستوردة الصافية للطاقة والغذاء أكثر تعرضاً للضغوط التضخمية والمالية، في حين استفادت الجزائر وليبيا نسبياً من ارتفاع عوائد المحروقات، من دون أن يلغي ذلك مخاطر التضخم والاعتماد على الواردات الغذائية , كما أظهرت النتائج أن الحياد الدبلوماسي النسبي لبعض دول المنطقة لم يكن موقفاً أيديولوجياً خالصاً، بل أداة لموازنة المصالح الأمنية والاقتصادية, ويقترح البحث حزمة تطبيقية تشمل تنويع موردي الحبوب، وتطوير المخزونات الاستراتيجية، وتوجيه الدعم إلى الفئات الهشة، وتوسيع الزراعة الذكية مناخياً، وتسريع الربط الطاقوي الإقليمي, وتتمثل القيمة التطبيقية للبحث في تقديم مصفوفة سياسات متمايزة بحسب وضع كل دولة، بدلاً من معالجة شمال أفريقيا بوصفها كتلة متجانسة.

© 2024 , This is an open access article under the cc BY-NC-ND license http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

المقدمة

تعد الحرب الروسية–الأوكرانية من أبرز الأزمات الدولية التي تجاوزت آثارها حدود الدول المتحاربة، لتنعكس على مختلف المناطق نتيجة الترابط المتزايد بين أسواق الغذاء والطاقة والتمويل والنقل. وقد كشفت الحرب، التي دخلت مرحلة الغزو واسع النطاق في 24 شباط/فبراير 2022، عن هشاشة الاعتماد الدولي على عدد محدود من موردي الحبوب والطاقة والأسمدة، الأمر الذي جعل تداعياتها تمتد إلى مناطق بعيدة نسبيًا عن مسرح العمليات العسكرية، ومنها دول شمال أفريقيا وتكتسب منطقة شمال أفريقيا أهمية خاصة في هذا السياق بسبب اعتماد عدد من دولها على واردات الحبوب والطاقة، إلى جانب تفاوت قدراتها المالية ومواردها من النفط والغاز، فضلًا عن ارتباطها التجاري والأمني بأوروبا وعلاقاتها السياسية والاقتصادية المتفاوتة مع روسيا وأوكرانيا. وقد انعكست الحرب على المنطقة من خلال ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة والأسمدة، واضطراب سلاسل الإمداد، وارتفاع تكاليف النقل والتمويل، الأمر الذي فرض ضغوطًا متفاوتة على الموازنات العامة ومستويات التضخم والحماية الاجتماعية , ولم تكن آثار الحرب متماثلة بين دول شمال أفريقيا، إذ اختلفت درجة التأثر تبعًا لموقع كل دولة من تجارة الغذاء والطاقة، ومدى اعتمادها على الواردات، وقدرتها المالية على مواجهة الصدمات الخارجية. فقد استفادت الجزائر وليبيا نسبيًا من ارتفاع عوائد المحروقات، في حين واجهت مصر والمغرب وتونس ضغوطًا أكبر مرتبطة بارتفاع كلفة الواردات الغذائية والطاقة. كما دفعت الحرب دول المنطقة إلى إعادة تقييم علاقاتها الخارجية، ولا سيما في ظل ضرورة الموازنة بين العلاقات مع روسيا والشراكات الاقتصادية والأمنية مع أوروبا والولايات المتحدة وانطلاقًا من ذلك، يسعى البحث إلى تحليل تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الاستقرار السياسي والاقتصادي في شمال أفريقيا، من خلال دراسة الجزائر ومصر وليبيا والمغرب وتونس، وبيان القنوات التي انتقلت عبرها آثار الحرب إلى اقتصادات المنطقة ومجتمعاتها، فضلًا عن تحليل تفاوت التأثير بين دول المنطقة وتقييم استراتيجيات الاستجابة التي يمكن أن تعزز قدرتها على مواجهة الأزمات الخارجية .

اولاً : الاشكالية

تتمثل مشكلة البحث في تحديد الكيفية التي انتقلت بها تداعيات الحرب الروسية–الأوكرانية إلى شمال أفريقيا، وبيان سبب تفاوت آثارها بين دول المنطقة، ثم تقييم قدرة السياسات الوطنية على احتواء المخاطر وتحويل بعض التحولات إلى فرص. وينبثق من ذلك السؤال الرئيس الآتي: **كيف أثرت الحرب الروسية–الأوكرانية في الاستقرار السياسي والاقتصادي لدول شمال أفريقيا، وما السياسات الأكثر ملاءمة لتعزيز قدرتها على الصمود؟**

ويتفرع عنه ما يأتي:

1. ما طبيعة المصالح الروسية السياسية والاقتصادية والأمنية في شمال أفريقيا قبل الحرب؟
2. ما القنوات التي نقلت صدمة الحرب إلى اقتصادات المنطقة ومجتمعاتها؟
3. لماذا تباين الأثر بين الدول المستوردة الصافية للطاقة والدول المصدرة للمحروقات؟

4. ما البدائل العملية التي تقلل التعرض لصدمات الغذاء والطاقة والتمويل مستقبلاً؟

ثانياً : فرضية البحث

يفترض البحث أن تداعيات الحرب على شمال أفريقيا كانت غير متماثلة؛ فكلما ارتفعت درجة الاعتماد على واردات القمح والطاقة، وضاق الحيز المالي، وضعفت شبكات الحماية الاجتماعية، زادت المخاطر الاقتصادية واحتمالات انعكاسها على الاستقرار السياسي وفي المقابل، منحت عوائد المحروقات الدول المصدرة للطاقة هامشاً مالياً أكبر، لكنها لم تُزل مواطن الضعف المرتبطة بالواردات الغذائية أو محدودية التنويع الاقتصادي.

رابعا : أهداف البحث

يهدف البحث إلى:

1. تحليل الخلفية السياسية والاقتصادية والأمنية للعلاقات الروسية مع شمال أفريقيا.

2. بناء تفسير سببي لقنوات انتقال تداعيات الحرب إلى دول المنطقة.

3. مقارنة درجة تعرض الجزائر ومصر وليبيا والمغرب وتونس للصدمات الخارجية.

4. تقويم الاستجابات الحكومية في مجالات الغذاء والطاقة والحماية الاجتماعية.

5. صياغة توصيات قابلة للتطبيق ومتمايزة بحسب خصائص كل دولة.

خامسا : أهمية البحث

تنبع الأهمية العلمية من ربط التحليل الجيوسياسي بمؤشرات الأمن الغذائي والطاقة والمالية العامة، ومن تجاوز التعميم القاري إلى دراسة شمال أفريقيا كوحدة إقليمية ذات تباينات داخلية. أما الأهمية التطبيقية فتتمثل في تقديم بدائل لصناع القرار بشأن تنويع الاستيراد، وإدارة المخزون، واستهداف الدعم، وتطوير الإنتاج المحلي، بما يقلل كلفة الصدمات الدولية على الاستقرار المجتمعي.

سادسا : منهجية البحث

اعتمد البحث على منهج دراسة الحالة المقارنة لتحليل ومقارنة تداعيات الحرب الروسية–الأوكرانية على دول شمال أفريقيا، والمتمثلة بالجزائر ومصر وليبيا والمغرب وتونس، مع التركيز على تفاوت آثار الحرب في المجالات السياسية والاقتصادية، ولا سيما الأمن الغذائي والطاقة والتضخم والمالية العامة والعلاقات الدبلوماسية والأمنية, كما استعان البحث بـالمنهج التاريخي لتتبع تطور الأزمة الروسية–الأوكرانية وصولًا إلى اندلاع الحرب في شباط/فبراير 2022، فضلًا عن توظيف منهج تحليل المضمون والمنهج الوصفي التحليلي لتحليل الوثائق والتقارير والبيانات الثانوية الصادرة عن المؤسسات الدولية، وتفسير اتجاهات التأثير والاستجابات الحكومية, وقد غطى البحث المدة الزمنية من

شباط/فبراير 2022 إلى نهاية عام 2023، مع العودة التاريخية الموجزة إلى جذور الأزمة، واقتصر نطاقه المكاني على دول شمال أفريقيا الخمس محل الدراسة.

سابعا : هيكلية البحث

ينقسم البحث إلى مبحثين. يتناول المبحث الأول محددات الحضور الروسي في شمال أفريقيا والتسلسل التاريخي للحرب. ويحلل المبحث الثاني قنوات التأثير السياسي والاقتصادي، ثم يقدم استراتيجيات عملية لتعزيز الصمود. وتأتي بعد ذلك الخاتمة، فالاستنتاجات، ثم التوصيات وقائمة المصادر.

المبحث الأول

محددات الحضور الروسي والسياق التاريخي للحرب الروسية – الاوكرانية

يركز هذا المبحث على دراسة محددات الحضور الروسي في اوكرانيا وكذلك الكشف عن العوامل التاريخية والجيوسياسية والاستراتيجية التي قد اسهمت في تشكيل السياسة الروسية تجاهها , فضلا عن تتبع السياق التاريخي الذي مهد لاندلاع الحرب الروسية – الاوكرانية ، وصولا غلى فهم طبيعة التفاعلات التي جعلت من الازمة الاوكرانية أحدى ابرز بؤر الصراع في النظام الدولي المعاصر .

المطلب الأول

المصالح الروسية في شمال أفريقيا

لا يمثل الحضور الروسي في شمال أفريقيا ظاهرة طارئة؛ فقد أعادت موسكو منذ مطلع الألفية توظيف روابط الحقبة السوفيتية، ولا سيما مع الجزائر ومصر، ضمن سياسة تجمع بين الدبلوماسية، وتجارة السلاح، والطاقة، والحبوب، والتعاون النووي. وقد أضفت قمة روسيا–أفريقيا في سوتشي عام 2019 إطاراً مؤسسياً أوسع على هذه العودة، لكنها ظلت أقل حجماً من الحضور التجاري والتمويلي للاتحاد الأوروبي والصين[1] .

أولاً: المصالح السياسية والدبلوماسية:

تنظر روسيا إلى دول شمال أفريقيا بوصفها شركاء قادرين على توسيع هامش حركتها الدولية، ولا سيما داخل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وعلى تخفيف آثار العزلة الدبلوماسية التي تعمقت بعد ضم شبه جزيرة القرم عام 2014 ثم بعد الغزو الشامل عام 2022 ومع ذلك، لا تعني الشراكة تطابق المواقف؛ إذ تحاول حكومات المنطقة موازنة علاقاتها مع موسكو بعلاقاتها الاقتصادية والأمنية الأوثق مع أوروبا والولايات المتحدة , وفي هذا السياق، اتسمت مواقف دول المنطقة تجاه الحرب بقدر من الحذر الاستراتيجي فالامتناع أو التحفظ في بعض المحافل لا يساوي تأييداً مطلقاً لروسيا، بل يعكس حسابات تتصل بالسلاح والحبوب والطاقة ورفض الانخراط في استقطاب حاد ومن ثم يُفهم السلوك الدبلوماسي بوصفه سياسة موازنة بين شركاء متعددين، لا انتقالاً كاملاً إلى محور واحد [2].

ثانياً: المصالح الاقتصادية:

تتركز المصالح الاقتصادية الروسية في المنطقة في تجارة الحبوب والأسمدة والطاقة، والمشروعات النووية، وبعض الاستثمارات في التعدين والبنية الأساسية. وتمثل مصر والجزائر والمغرب أسواقاً مهمة نسبياً للصادرات الروسية، مع اختلاف طبيعة التبادل من دولة إلى أخرى. إلا أن الوزن التجاري الروسي الكلي يظل محدوداً مقارنة بالاتحاد الأوروبي، وهو ما يفرض التمييز بين الأهمية القطاعية مثل القمح أو السلاح—والحجم الاقتصادي الإجمالي وقد سعت موسكو إلى تحويل المزايا القطاعية إلى نفوذ طويل الأجل؛ فمشروع محطة الضبعة النووية في مصر، والعلاقات الطاقوية والعسكرية مع الجزائر، وتجارة الحبوب مع مصر والمغرب وتونس، تمنحها نقاط ارتكاز مؤثرة. غير أن الحرب والعقوبات ومشكلات النقل والدفع رفعت تكاليف هذه الروابط، وأظهرت للدول الشريكة مخاطر الاعتماد المفرط على مورد واحد [3] .

ثالثاً: المصالح العسكرية والأمنية:

اتفاقيات التعاون العسكري والتقني بين أي جانبين هي اتفاقيات تهدف إلى تعزيز التعاون بينهم في المجالين العسكري والدفاعي (مع إمكانية التزويد بالأسلحة)، وتهدف روسيا من هذه الاتفاقيات إلى توسيع وتوطيد علاقاتها بمختلف دول القارة، وكذلك تسهيل وصولها إلى الموارد الطبيعية وبالطبع حماية استثماراتها في تلك البلاد , وتعد مصر واحدة من أقدم الدول التي ارتبط باتفاقيات من هذا النوع مع روسيا حيث وقعت اتفاقية في عام 1955 مع أول شحنات أسلحة ومعدات عسكرية سوفيتية إلى مصر، وفي مارس 2015 تم توقيع 3 اتفاقيات في هذا الشأن وتتعدد الدول التي وقعت اتفاقيات تعاون عسكري مع روسيا ففي عام 2014 وقعت اتفاقيات تعاون أمني مشترك مع (19) دولة أفريقية يأتي على رأسها نيجيريا، بوتسوانا وبوركينا فاسو وبوروندي والكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد والنيجر وإستونيا وإثيوبيا وجامبيا وغينيا وموزمبيق، تنزانيا ورواندا وزامبيا وزيمبابوي وسيراليون وغانا وفي عام 2018 مع جمهورية أفريقيا الوسطي يركز بالأساس على تدريب القوات المسلحة في البلاد واتفاقية أخري مع بوركينا فاسو, كما عقدت اتفاقية مماثلة مع إريتريا، وبدأت في توسيع علاقاتها الدبلوماسية حيث أعلمت في أغسطس 2018 عن خطط ونوايا لإنشاء مركز لوجيستي وهو الذي سيؤدي إلى تنشيط التجارة بين الدولتين , وقد اتجهت روسيا للاستغناء عن إنشاء قواعد عسكرية في الدول الأفريقية واستبدلت ذلك بتوسيع دور بعض الشركات الأمنية الخاصة التي تقوم بمهام أمنية مختلفة في مقدمتها تقديم الدعم الفني والتدريب للجيوش وأجهزة الأمن القومي لتكون مؤهلة لمواجهة التنظيمات الإرهابية المسلحة المتطرفة في مختلف الدول الأفريقية[4].

ومن خلال ما سبق حيث يتضح أن الحضور الروسي في شمال أفريقيا يقوم على ثلاث ركائز مترابطة: المساندة الدبلوماسية، والتبادل الاقتصادي القطاعي، والتعاون العسكري. وقد جعلت هذه الروابط دول المنطقة أكثر تعرضاً لبعض نتائج الحرب، لكنها دفعتها أيضاً إلى تبني سياسات موازنة. ولتفسير لحظة التحول من المنافسة السياسية إلى الحرب الشاملة، ينتقل المطلب التالي إلى التسلسل التاريخي للأزمة الروسية–الأوكرانية.

المطلب الثاني

التطور التاريخي للأزمة وانطلاق الحرب

بدأت الخلفية المباشرة للأزمة بعد استقلال أوكرانيا عام 1991، حين أصبحت مسألة اتجاهها الاستراتيجي بين روسيا والمؤسسات الأوروبية والأطلسية موضع تنافس متزايد. وفي عام 2004، أفضت الاحتجاجات المعروفة بالثورة البرتقالية إلى إعادة الانتخابات الرئاسية وصعود قوى أكثر تقارباً مع الغرب. ثم أعلنت قمة حلف شمال الأطلسي في بوخارست عام 2008 أن أوكرانيا وجورجيا ستصبحان عضوين في الحلف مستقبلاً، من دون منحهما آنذاك خطة عمل العضوية[5] .

وفي أواخر 2013، أدى قرار الرئيس فيكتور يانوكوفيتش تعليق توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي إلى احتجاجات واسعة انتهت بخروجه من السلطة في شباط/فبراير 2014. ورداً على سقوط الحكومة الموالية نسبياً لموسكو وخشية روسيا من تغير التوازن الاستراتيجي في أوكرانيا، سيطرت القوات الروسية على شبه جزيرة القرم ثم ضمتها في آذار/مارس 2014، في خطوة لم يعترف بها معظم المجتمع الدولي. وتبع ذلك اندلاع نزاع مسلح في إقليم دونباس وتوقيع اتفاقي مينسك، من دون الوصول إلى تسوية دائمة[6] .

وخلال 2021 ومطلع 2022، حشدت روسيا قوات كبيرة حول أوكرانيا وقدمت مطالب أمنية شملت وقف توسع الناتو. وفي 24 شباط/فبراير 2022 بدأت الغزو واسع النطاق. وأدانت الجمعية العامة للأمم المتحدة العدوان وطالبت بانسحاب القوات الروسية، بينما فرضت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وحلفاؤهما حزم عقوبات مالية وتجارية واسعة[7] .

حيث أظهر المبحث الأول أن الحرب جاءت بعد مسار تراكمي من التنافس على موقع أوكرانيا، وأن عام 2014 شكّل نقطة الانعطاف الأساسية قبل التصعيد الشامل في 2022 , كما بيّن أن ارتباط دول شمال أفريقيا بروسيا في مجالات السلاح والحبوب والطاقة جعلها تتعامل مع الحرب من موقع المصلحة المباشرة لا من موقع المراقب البعيد ، ويمهد ذلك لتحليل قنوات انتقال الصدمة إلى الاستقرار السياسي والاقتصادي في المنطقة.

المبحث الثاني

تداعيات الحرب واستراتيجيات الاستجابة في شمال أفريقيا

أحدثت الحرب الروسية–الأوكرانية، منذ اندلاعها في شباط/فبراير 2022، تداعيات متشابكة تجاوزت حدود أطرافها المباشرة لتنعكس على العديد من المناطق والأقاليم، ومن بينها دول شمال أفريقيا التي ترتبط بصورة وثيقة بالأسواق العالمية في مجالات الغذاء والطاقة والتجارة والتمويل. وقد كشفت الحرب عن درجة من هشاشة بعض الاقتصادات الإقليمية نتيجة الاعتماد على واردات الحبوب والطاقة والأسمدة، فضلًا عن تأثير اضطرابات سلاسل الإمداد وارتفاع تكاليف النقل والشحن والتمويل في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لدول المنطقة , وعليه يتناول هذا المبحث أبرز

التداعيات السياسية والاقتصادية للحرب الروسية–الأوكرانية على دول شمال أفريقيا، من خلال تحليل تأثيرها في الأمن الغذائي والطاقة والأسمدة والمالية العامة والاستقرار الاجتماعي والتوازنات الدبلوماسية، ثم ينتقل إلى بحث أهم استراتيجيات الاستجابة التي يمكن أن تعتمدها دول المنطقة لتعزيز قدرتها على مواجهة الصدمات الخارجية وبناء قدر أكبر من المرونة والاستقرار.

المطلب الأول

مظاهر التأثير السياسي والاقتصادي

تأثرت دول شمال أفريقيا بالحرب بدرجات متفاوتة عبر خمس قنوات مترابطة: الغذاء، والطاقة، والأسمدة ومدخلات الإنتاج، والمالية العامة، والتوازنات السياسية الخارجية. ولم يكن الارتفاع في الأسعار ناتجاً عن الحرب وحدها؛ فقد سبقتها اضطرابات جائحة كوفيد-19 والجفاف وارتفاع تكاليف الشحن، إلا أن الحرب ضاعفت الصدمة ووسعت نطاقها[8] .

أولاً: الأمن الغذائي وأسعار الحبوب :

تُعد مصر والمغرب وتونس من الاقتصادات المعتمدة بدرجات مرتفعة على استيراد الحبوب وتشير منظمة الأغذية والزراعة والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية إلى أن روسيا وأوكرانيا وفرتا عام 2021 نحو 75% من واردات القمح لمصر و40% لتونس وأكثر من 20% للمغرب[9] .

لذلك أدى تعطل موانئ البحر الأسود وارتفاع التأمين والشحن إلى زيادة فاتورة الاستيراد والضغط على الخبز المدعوم والموازنات العامة , وفي مصر اجتمعت صدمة القمح مع تراجع إيرادات السياحة الروسية والأوكرانية في بداية الحرب وضغوط العملة والتمويل الخارجي , وفي تونس، عمقت الأسعار العالمية مشكلات مالية وهيكلية سابقة وأثرت في انتظام توافر بعض السلع ,أما المغرب فتزامنت الحرب فيه مع جفاف حاد خفض الإنتاج المحلي ورفع الحاجة إلى الاستيراد , وحتى الجزائر وليبيا، بوصفهما مصدرين للمحروقات، بقيتا معرضتين لتضخم الغذاء لأن ارتفاع عائدات الطاقة لا يساوي تحقيق الاكتفاء من الحبوب[10].

وأدت الحرب أيضًا إلى تعطيل أسواق الغذاء العالمية مما أدى إلى ارتفاع الأسعار ونقص هذه السلع. بالإضافة إلى تعطيل إمدادات الأسمدة والتي تعد مدخلًا رئيسيًّا آخر للإنتاج الزراعي، ارتفعت أسعارها بشكل حاد، وذلك سيجعل الأمر أكثر صعوبة وتكلفة بالنسبة للمزارعين في إفريقيا لإنتاج الغذاء مما قد يؤدي إلى مزيد من انعدام الأمن الغذائي , وبطبيعة الحال فإن للحرب في أوكرانيا آثارًا بعيدة المدى على الأمن الغذائي والنظم في إفريقيا من عدم القدرة على استيراد المحاصيل الأساسية إلى الآثار الخطيرة طويلة الأجل للقيود على الأسمدة والمواد الأساسية للزراعة , وفي هذا الصدد فقد ذكرت مؤسسة التحالف من أجل ثورة خضراء لإفريقيا (AGRA)، أن 20 دولة إفريقية تستورد 90% من قمحها من روسيا وأوكرانيا وأن الاحتياطيات الغذائية الإستراتيجية تنضب بسرعة في العديد من البلدان الإفريقية

وذلك يعد أمرًا مقلقًا للغاية من أن الأزمة ستضرب بشدة في الموسم الزراعي المقبل 24/2023 لاسيما أن المزارعين لا يستطيعون تحمل تكلفة الأسمدة لأن الأسعار تضاعفت، وإذا لم يكن لدى المزارعين حافز لاستخدام الأسمدة، فمن المحتمل أن نشهد عوائد منخفضة للغاية في الموسم المقبل[11] .

ثانياً: الطاقة وتباين الأثر بين الدول:

أنتجت صدمة الطاقة آثاراً متعاكسة فقد استفادت الجزائر من ارتفاع أسعار الغاز ومن سعي أوروبا إلى تنويع مورديها بعيداً عن روسيا، ما عزز الإيرادات وأعاد إبراز أهميتها في أمن الطاقة المتوسطي كما استفادت ليبيا نظرياً من الأسعار المرتفعة، لكن الانقسام السياسي واضطراب الإنتاج حدّا من تحويل الفرصة إلى مكاسب مستقرة , وفي المقابل، تحمل المغرب وتونس ومصر أعباء أعلى لاستيراد الوقود أو دعم الأسعار، مع اختلاف وضع مصر بسبب إنتاجها المحلي للغاز وبذلك لم تكن الحرب «مكسباً» صافياً للمصدرين ولا «خسارة» متماثلة للمستوردين؛ فالعبرة بصافي أثرها على الموازنة والحساب الخارجي والتضخم وقدرة الدولة على حماية الأسر , وتؤكد هذه النتيجة ضرورة تجنب الاستنتاجات العامة التي تخفي التباين بين الاقتصادات الخمسة[12] .

وقد حدثت الحرب الروسية–الأوكرانية تباينًا واضحًا في تأثير صدمة الطاقة على دول شمال أفريقيا، تبعًا لاختلاف موقع كل دولة من تجارة النفط والغاز وقدرتها على الإنتاج والتصدير ، فقد استفادت الدول المصدرة للمحروقات، ولاسيما الجزائر وليبيا، نسبيًا من الارتفاع الكبير في أسعار الطاقة العالمية، في حين واجهت الدول المستوردة للطاقة، مثل المغرب وتونس، ضغوطًا أكبر على فاتورة الاستيراد والمالية العامة ويكشف هذا التباين أن أثر الحرب في قطاع الطاقة لم يكن موحدًا، وإنما ارتبط بدرجة اعتماد الاقتصاد الوطني على المحروقات وبقدرته على امتصاص تقلبات الأسعار العالمية [13] .

ففي الجزائر، أدى ارتفاع أسعار النفط والغاز وزيادة الطلب الأوروبي على الغاز إلى تحسن ملموس في المؤشرات الخارجية والمالية فقد ارتفعت إيرادات صادرات المحروقات بنسبة 70% خلال عام 2021، الأمر الذي أسهم في انتقال الميزان التجاري من عجز بلغ 9.4% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2020 إلى فائض قدره 0.7% عام 2021، كما انخفض عجز الموازنة العامة من 12% إلى 7.2% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة نفسها وتبرز هذه المؤشرات قدرة ارتفاع عوائد الطاقة على توفير هامش مالي وخارجي أكبر للاقتصاد الجزائري، مع بقاء الاقتصاد عرضة لتقلبات أسعار النفط والغاز العالمية ,أما في عام 2022، فقد استمرت استفادة الجزائر من ارتفاع أسعار المحروقات، إذ ارتفعت قيمة صادرات المحروقات بنحو 59% خلال الأشهر الستة الأولى من العام، قبل أن تتراجع أسعار صادرات المحروقات الجزائرية بنحو 26% في الربع الثالث من العام. وفي الوقت نفسه، ارتفع معدل التضخم إلى 9.4% خلال الأشهر التسعة الأولى من 2022، بينما ارتفعت أسعار الغذاء بنسبة 13.6%، وهو ما يوضح أن ارتفاع عوائد الطاقة لم يمنع انتقال جزء من الصدمات العالمية إلى الاقتصاد المحلي[14] .

وفي ليبيا، كان ارتفاع أسعار النفط فرصة لتحسين الوضع المالي، إلا أن الاستفادة بقيت مرتبطة باستقرار الإنتاج النفطي , فقد ارتفع متوسط إنتاج النفط الليبي إلى نحو 1.2 مليون برميل يوميًا عام 2021 مقارنة بنحو 0.4 مليون

برميل يوميًا عام 2020، وهو ما ساعد على انتقال الرصيد المالي من عجز بلغ 64.1% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2020 إلى فائض قدره 10.6% عام 2021 كما تشير بيانات البنك الدولي إلى أن نحو 98% من الإيرادات الحكومية في عام 2021 كانت مرتبطة بالمحروقات، الأمر الذي يكشف في الوقت ذاته حجم الاستفادة من ارتفاع أسعار النفط ودرجة الاعتماد الكبير على القطاع النفطي[15].

وعلى الجانب الآخر، واجه المغرب ضغوطًا أكبر نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة والسلع العالمية، بالتزامن مع الجفاف الذي أثر في الإنتاج الزراعي. فقد تراجع النمو الاقتصادي الحقيقي من 7.9% عام 2021 إلى نحو 1.2% عام 2022، بينما ارتفع عجز الحساب الجاري من 2.3% إلى 4.1% من الناتج المحلي الإجمالي، كما بلغ التضخم السنوي ذروته عند 8.3% في نهاية عام 2022. ويعكس ذلك انتقال جزء من الصدمة الخارجية إلى الاقتصاد المغربي من خلال ارتفاع كلفة الواردات والطاقة والسلع الأساسية [16]

ومن ذلك يتضح أن الحرب الروسية–الأوكرانية أوجدت أثرًا اقتصاديًا متباينًا في دول شمال أفريقيا؛ فارتفاع أسعار المحروقات وفر للجزائر وليبيا موارد إضافية عززت أرصدتهما المالية والخارجية، لكنه في الوقت نفسه كشف استمرار الاعتماد الكبير على قطاع الطاقة أما الدول المستوردة للطاقة، فقد واجهت ارتفاعًا في تكاليف الاستيراد وضغوطًا تضخمية ومالية أكبر, ومن ثم، فإن تقييم أثر الحرب لا ينبغي أن يستند إلى ارتفاع أو انخفاض أسعار الطاقة وحده، بل إلى قدرة كل دولة على تحويل عوائد الطاقة إلى استقرار اقتصادي وتنويع إنتاجي، أو على إدارة أعباء الاستيراد والدعم في حالة الدول المستوردة .

ثالثاً: التضخم والمالية العامة والاستقرار الاجتماعي:

اضطرت حكومات المنطقة إلى الاختيار بين تمرير ارتفاع الأسعار إلى المستهلكين أو توسيع الدعم وتحمل كلفة مالية أكبر وأدى رفع الدعم أو نقص السلع إلى مخاطر اجتماعية، بينما أدى تثبيت الأسعار على نطاق واسع إلى استنزاف الموازنات ورفع الحاجة إلى الاقتراض ويشير صندوق النقد الدولي إلى أن صدمات الغذاء والطاقة تزيد الفقر وعدم المساواة عندما تنفق الأسر محدودة الدخل حصة كبيرة من دخولها على السلع الأساسية ولا يعني ذلك وجود علاقة آلية بين ارتفاع سعر القمح والاضطراب السياسي فالأثر يمر عبر مؤسسات الوساطة: كفاءة التوزيع، والثقة بالحكومة، وقدرة شبكات الأمان الاجتماعي، ومستوى البطالة، وحيز المالية العامة , ومن ثم، تكون الصدمة الاقتصادية محفزاً محتملاً للتوتر، لا سبباً وحيداً كافياً لتفسيره [17] .

رابعا: التوازن الدبلوماسي والأمني:

دفعت الحرب دول شمال أفريقيا إلى موازنة علاقاتها مع روسيا والغرب , فالجزائر تحافظ على تعاون عسكري تاريخي مع موسكو وعلى شراكات طاقوية مع أوروبا، بينما ترتبط مصر بتعاون دفاعي واقتصادي متنوع، ويتجه المغرب بصورة أوثق إلى الشراكة الغربية، وتتحرك تونس ضمن قيودها الاقتصادية، في حين تظل ليبيا متأثرة

بانقسامها الداخلي وتعدد التدخلات الخارجية , وقد زادت هذه البيئة قيمة المرونة الدبلوماسية، لكنها رفعت أيضاً كلفة الغموض عندما تطلب الشركاء مواقف أكثر وضوحاً[18].

ومما تقدم أعلاه تبين أن المقارنة ثبتت في أن الحرب قد أحدثت صدمة مركبة لا تختزل في القمح وحده. فقد تفاعلت أسعار الغذاء والطاقة والأسمدة مع أوضاع مالية وسياسية سابقة، وأنتجت آثاراً مختلفة بين الدول. وبناء على هذا التشخيص، يعرض المطلب التالي استراتيجية استجابة خاصة بشمال أفريقيا، ذات أدوات قابلة للقياس والتنفيذ.

المطلب الثاني

استراتيجيات شمال أفريقيا لتجاوز التداعيات الحرب الروسية –الاوكرانية

تتطلب الاستجابة الفاعلة الانتقال من التدابير الطارئة المنفصلة إلى إدارة متكاملة للمخاطر. وينبغي أن تختلف الأولويات بين دولة مستوردة صافية للطاقة ودولة مصدرة لها، مع وجود قاعدة مشتركة للأمن الغذائي والحماية الاجتماعية والتنسيق الإقليمي.

1. تنويع موردي الحبوب وعقود الشراء:

ينبغي لمصر والمغرب وتونس توسيع قاعدة الموردين، واستخدام عقود متوسطة الأجل تجمع بين السعر والموثوقية، وتطوير مؤشرات إنذار مبكر لمخاطر الموانئ والشحن. ولا يعني التنويع التخلي عن الموردين التقليديين، بل خفض احتمال توقف الإمداد المتزامن. وقد أوصت منظمة الأغذية والزراعة بإبقاء التجارة مفتوحة وتنويع المصادر ومراجعة نظم التخزين والاستيراد [19].

2. تطوير المخزونات الاستراتيجية والحوكمة:

يتطلب المخزون الفعال تحديد حد أدنى بالأشهر لكل سلعة، ونشر بيانات دورية عن الكميات ومعدل الدوران، وربط قرار الشراء بمؤشرات السعر والمخاطر لا بالاستجابة المتأخرة , ويجب تجنب التخزين المفرط الذي يرفع الهدر والكلفة، مع تحديث الصوامع والموانئ وشبكات النقل الداخلي[20].

3. حماية اجتماعية موجهة بدلاً من الدعم الشامل:

تحتاج الدول ذات الحيز المالي الضيق إلى التحول التدريجي من دعم الأسعار للجميع إلى تحويلات نقدية أو غذائية تستهدف الأسر الأشد تعرضاً، مع الاحتفاظ بآلية مؤقتة لتثبيت السلع الاستراتيجية عند الصدمات الحادة. فالاستهداف الجيد يقلل التسرب المالي ويحمي القدرة الشرائية من دون تحويل الصدمة الخارجية إلى أزمة دين.[21]

4. رفع الإنتاجية الزراعية ضمن قيود المياه:

لا يمكن اختزال الأمن الغذائي في زيادة المساحات المزروعة، لأن شمال أفريقيا من أكثر المناطق ندرة في المياه , والأولوية هي رفع إنتاجية وحدة المياه، وتقليل فاقد ما بعد الحصاد، واستخدام أصناف مقاومة للجفاف، وتحسين الإرشاد الزراعي والتأمين المناخي. وبذلك تتحول زيادة الإنتاج المحلي من شعار إلى سياسة قابلة للاستدامة[22].

5. سياسة متمايزة للأسمدة والطاقة:

على المغرب، بصفته فاعلاً رئيساً في صناعة الفوسفات والأسمدة، توظيف قدراته في شراكات إقليمية مستقرة، وعلى الجزائر وليبيا استثمار عوائد المحروقات الاستثنائية في تنويع الاقتصاد والبنية الزراعية لا في توسيع الإنفاق الجاري وحده. أما مصر وتونس والمغرب فتحتاج إلى كفاءة أعلى في الطاقة وتسريع الاستثمار في الشمس والرياح لتقليل التعرض لتقلبات الوقود[23].

6. التكامل المغاربي والمتوسطي:

يتيح تحسين الربط الكهربائي والغازي، وتنسيق المخزونات، وتسهيل التجارة البينية، إنشاء هامش أمان إقليمي , وعلى الرغم من الخلافات السياسية، يمكن البدء بآليات فنية محدودة لتبادل البيانات والإنذار المبكر والطوارئ، ثم توسيعها تدريجياً[24].

ومما تقدم تبين أن الاستراتيجيات المقترحة تؤكد على أن تعزيز الصمود لا يتحقق بالاكتفاء الذاتي الكامل ولا بالدعم المفتوح، بل بمزيج من تنويع الإمداد، والإنتاج الكفوء، والمخزون المحكوم، والحماية الاجتماعية المستهدفة، والتعاون الإقليمي. ويشكل هذا المزيج أساساً لتحويل دروس الحرب إلى إصلاحات تقلل تعرض شمال أفريقيا للأزمات المقبلة.

الخاتمة

تضح من خلال ما تقدم أن الحرب الروسية–الأوكرانية مثلت تحولًا مهمًا في طبيعة البيئة السياسية والاقتصادية الدولية، ولم تقتصر آثارها على المجال الجغرافي المباشر للصراع، بل امتدت إلى مناطق بعيدة عنه، ومن بينها شمال أفريقيا. وقد كشفت تداعيات الحرب عن حجم الترابط بين الأمن الدولي والاستقرار الاقتصادي والأمن الغذائي وأمن الطاقة، كما أظهرت مدى تأثر اقتصادات المنطقة بالتطورات الخارجية، ولا سيما في ظل اعتماد عدد من دولها على واردات الحبوب والطاقة والأسمدة، وتفاوت قدراتها المالية والإنتاجية في مواجهة الأزمات , وقد بيّن البحث أن تداعيات الحرب على دول شمال أفريقيا اتسمت بعدم التماثل، إذ اختلفت درجة التأثر من دولة إلى أخرى تبعًا لطبيعة اقتصادها، وموقعها من تجارة الطاقة والغذاء، ومدى اعتمادها على الأسواق الخارجية، فضلًا عن حجم الحيز المالي المتاح لديها وقدرتها على توفير الحماية الاجتماعية , ففي الوقت الذي استفادت فيه الجزائر وليبيا نسبيًا من ارتفاع أسعار المحروقات وزيادة عوائد الطاقة، واجهت مصر والمغرب وتونس ضغوطًا أكبر نتيجة ارتفاع كلفة استيراد الحبوب والطاقة، وما ترتب على ذلك من ارتفاع معدلات التضخم وزيادة أعباء الدعم والتمويل .

كما أظهر البحث أن التأثيرات الاقتصادية للحرب لم تكن منفصلة عن أبعادها السياسية والاجتماعية، إذ إن ارتفاع أسعار السلع الأساسية وتراجع القدرة الشرائية وازدياد الضغوط على الموازنات العامة يمكن أن تتحول إلى مصادر للتوتر الاجتماعي عندما تتزامن مع البطالة وضعف شبكات الحماية الاجتماعية والاختلالات الاقتصادية القائمة ومن ثم، فإن الحرب كشفت أن الاستقرار السياسي لا يمكن فصله عن قدرة الدولة على تأمين احتياجات المجتمع الأساسية وإدارة الصدمات الاقتصادية بكفاءة .

وفي الجانب الاستراتيجي، توصل البحث إلى أن الحضور الروسي في شمال أفريقيا يستند إلى مجموعة من الركائز السياسية والاقتصادية والعسكرية، ولا سيما التعاون في مجالات السلاح والطاقة والحبوب، وهو ما منح موسكو حضورًا نوعيًا يفوق في بعض القطاعات حجم التبادل التجاري الكلي ,وفي المقابل، لم تتجه دول المنطقة إلى الاصطفاف الكامل مع أحد طرفي الصراع، وإنما اعتمدت بدرجات متفاوتة سياسة الموازنة بين روسيا والدول الغربية، بما ينسجم مع مصالحها الوطنية وحساباتها الأمنية والاقتصادية .

اولاً : الاستنتاجات

1-أن مواجهة التداعيات المستقبلية للأزمات الدولية تتطلب من دول شمال أفريقيا الانتقال من مرحلة الاستجابة المؤقتة إلى بناء سياسات طويلة الأمد لتعزيز القدرة على الصمود, ويأتي في مقدمة ذلك تنويع مصادر استيراد الحبوب والطاقة، وتطوير المخزونات الاستراتيجية، وتحسين كفاءة الإنتاج الزراعي في ظل محدودية الموارد المائية، واعتماد سياسات حماية اجتماعية أكثر استهدافًا، فضلًا عن الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة وتعزيز التعاون والتكامل الإقليمي في مجالات الغذاء والطاقة والتجارة .

2- أن الحرب الروسية–الأوكرانية كشفت عن هشاشة بعض أنماط الاعتماد الاقتصادي الخارجي في شمال أفريقيا .

3- ضرورة أهمية إعادة صياغة السياسات الاقتصادية والاستراتيجية بما يقلل من مخاطر الارتهان لمصدر واحد أو سوق واحدة.

4-أن تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي في المنطقة لا يرتبط فقط بقدرة الدول على التعامل مع الأزمات الخارجية، وإنما بقدرتها على معالجة مواطن الضعف الداخلية، وتنويع اقتصادها، وتعزيز أمنها الغذائي والطاقوي، وتطوير آليات التعاون الإقليمي.

5- وبذلك يمكن تحويل الدروس التي أفرزتها الحرب من مجرد تداعيات وأزمات إلى فرصة لإعادة بناء منظومات أكثر قدرة على الصمود في مواجهة التحولات والأزمات الدولية المستقبلية .

ثانياً :المقترحات

1- توصلنا في بحثنا إلى أن أكثر مظاهر تأثر القارة الأفريقية بالحرب الروسية الأوكرانية هو حول مسألة توفر الغذاء، القمح كمنتجات رئيسية يتم استيرادها من روسيا، وعليه لابد أن ينتقل الأفارقة من السعي إلى تحقيق الأمن

الغذائي إلى تحقيق السيادة الغذائية لأن هذا الأخيرة تكون بالاعتماد على القدرات الذاتية وليس الاستيراد مثل الأمن الغذائي حتى لا تكون القارة رهينة الأزمات الدولية.

2- إعادة تكوين الجيوش الإفريقية حتى لا تكون بحاجة لفرق مرتزقة أجنبية أو شركات أمنية خاصة تجعلها دائما في حالة انكشاف أمني على الدول الأجنبية .

3- وضع منظمة الأمم المتحدة في مكانها الصحيح في المجتمع الدولي حتى تتمكن من الوقوف في وجه أي اعتداء على دولة عضو فيها، إذن لابد من أن تتوقف هذه الحرب لان فيها خرق للقانون الدولي.

الهوامش :

[1] مركز سمت للدراسات، وحدة الدراسات السياسية، «المصالح الروسية في أفريقيا: قراءات وتوقعات مستقبلية» (الرياض: مركز سمت للدراسات، 16 أيلول/سبتمبر 2019)، 3–7.

[2] Samuel Ramani, "Russia Rebuilds Its Influence in North Africa," in Russia in Africa: Resurgent Great Power or Bellicose Pretender?, Oxford University Press, 2023, pp. 135–162.

[3] World Bank, *A New State of Mind: Greater Transparency and Accountability in the Middle East and North Africa* (Washington, DC: World Bank, October 2022), 15–23.

[4] شيماء علي سلامة : قراءات افريقية :العلاقات الروسية العسكرية والأمنية مع أفريقيا ومستقبل وجود فاجنر في القارة ,تقارير وتحليلات سياسية : 2024/1/25 , على الموقع : https://qiraatafrican.com/18190

[5] NATO, "Bucharest Summit Declaration," 3 April 2008, para. 23, https://www.nato.int/en/about-us/official-texts-and-resources/official-texts/2008/04/03/bucharest-summit-declaration.

[6] حسين موسى، «الحرب الروسية الأوكرانية وتداعياتها الاقتصادية والجيوسياسية» (القاهرة: المركز العربي للبحوث والدراسات، 4 تشرين الأول/أكتوبر 2022).

[7] United Nations General Assembly, *Aggression against Ukraine*, A/RES/ES-11/1 (New York: United Nations, 2 March 2022).

[8] World Bank, *Reality Check: Forecasting Growth in the Middle East and North Africa in Times of Uncertainty* (Washington, DC: World Bank, April 2022), 1–12.

[9] EBRD and FAO, *The Implications of the War in Ukraine for Agrifood Trade and Food Security in the Southern and Eastern Mediterranean: Egypt, Jordan, Lebanon, Morocco and Tunisia* (Rome: FAO, 2022), 5–13.

[10] 1-سمير البح : الحرب الروسية- الاوكرانية واضطراب سلاسل التوريد الغذائية العالمية : تحليل السياقات الازماتية للامن الغذائي في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا , مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية , جامعة باتنة 1, المجلد 24 , العدد 2 , ديسمبر , 2023 , ص 92 .

2 شمسان عوض التميمي : الحرب الروسية الاوكرانية والأمن الغذائي بافريقيا : التداعيات والفرص , ورقة تحليلية , مركز الجزيرة للدراسات , 4 / اكتوبر / 2023 .

[12] International Monetary Fund, *Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia—Mounting Challenges, Decisive Times* (Washington, DC: IMF, October 2022), 6–18.

[13] البنك الدولي 2022: Algeria Economic Update: Strengthening resilience in favorable times. Washington, DC: World Bank. worldbank.org.

[14] البنك الدولي. 2023. Algerian Economy: Staying the Course for Transition. Washington, DC: World Bank. worldbank.org.

[15] البنك الدولي. 2022. Libya Economic Monitor – September 2022. Washington, DC: World Bank. worldbank.org

[16] البنك الدولي. 2023 .Morocco Economic Monitor, Winter 2022/2023: Responding to Supply Shocks. Washington, DC: World Bank. worldbank.org

[17] International Monetary Fund, *Regional Economic Outlook*, 33–48.

[18] مركز سمت للدراسات، وحدة الدراسات السياسية، «المصالح الروسية في أفريقيا: قراءات وتوقعات مستقبلية , مصدر سبق ذكره , ص 3–7.

[19].EBRD and FAO, *Implications of the War in Ukraine*, 18–25

[20] EBRD and FAO. The Implications of the War in Ukraine for Agrifood Trade and Food Security in the Southern and Eastern Mediterranean: Egypt, Jordan, Lebanon, Morocco and Tunisia. Rome: Food and Agriculture Organization of the United Nations, 2022.

[21] World Bank, *Altered Destinies: The Long-Term Effects of Rising Prices and Food Insecurity in the Middle East and North Africa*. (Washington, DC: World Bank, April 2023), 25–40.

[22] Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO). Food Policy Monitoring in the Near East and North Africa Region. Rome: FAO, 2022.

[23] United Nations. Global Impact of War in Ukraine on Food, Energy and Finance Systems: Global Crisis Response Group Brief No. 1. New York: United Nations, 13 April 2022.

[24] International Monetary Fund. Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia—Mounting Challenges, Decisive Times. Washington, DC: IMF, October 2022.

المصادر

أولا: الكتب العربية :

1-موسى، حسين، «الحرب الروسية الأوكرانية وتداعياتها الاقتصادية والجيوسياسية»، القاهرة: المركز العربي للبحوث والدراسات، 4 تشرين الأول/أكتوبر 2022 .

ثانيا : المقالات :

1-سمير البح، «الحرب الروسية الأوكرانية واضطراب سلاسل التوريد الغذائية العالمية: تحليل السياقات الأزماتية للأمن الغذائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، المجلد 24، العدد 1، 2023 .

2-شمسان عوض التميمي، «الحرب الروسية الأوكرانية والأمن الغذائي بأفريقيا: التداعيات والفرص»، ورقة تحليلية، مركز الجزيرة للدراسات، 4 أكتوبر 2023 .

3-شيماء علي سالمة، «العلاقات الروسية العسكرية والأمنية مع أفريقيا ومستقبل وجود فاجنر في القارة»، قراءات أفريقية: تقارير وتحليلات سياسية، 2024/1/25 .

4-مركز سمت للدراسات، وحدة الدراسات السياسية، «المصالح الروسية في أفريقيا: قراءات وتوقعات مستقبلية»، الرياض، 16 أيلول/سبتمبر 2019 .

ثالثا : المراجع الأجنبية:

1-EBRD and FAO. The Implications of the War in Ukraine for Agrifood Trade and Food Security in the Southern and Eastern Mediterranean: Egypt, Jordan, Lebanon, Morocco and Tunisia. Rome: Food and Agriculture Organization of the United Nations, 2022.

2-Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO). Food Policy Monitoring in the Near East and North Africa Region. Rome: FAO, 2022.

3-International Monetary Fund (IMF). Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia—Mounting Challenges, Decisive Times. Washington, DC: IMF, October 2022.

4-NATO. "Bucharest Summit Declaration." Bucharest, 3 April 2008.

5-Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI). Trends in International Arms Transfers, 2022. Stockholm: SIPRI, March 2023. DOI: 10.55163/CPNS8443.

6-United Nations. Global Impact of War in Ukraine on Food, Energy and Finance Systems: Global Crisis Response Group Brief No. 1. New York: United Nations, 13 April 2022.

7-United Nations General Assembly. Aggression against Ukraine. A/RES/ES-11/1. New York: United Nations, 2 March 2022.

8-World Bank. A New State of Mind: Greater Transparency and Accountability in the Middle East and North Africa. Washington, DC: World Bank, October 2022.

9-world Bank. Reality Check: Forecasting Growth in the Middle East and North Africa in Times of Uncertainty. Washington, DC: World Bank, April 2022.

10-World Bank. Altered Destinies: The Long-Term Effects of Rising Prices and Food Insecurity in the Middle East and North Africa. Washington, DC: World Bank, April 2023.

References

First: Arabic Books:

1- Moussa, Hussein, "The Russian-Ukrainian War and Its Economic and Geopolitical Implications," Cairo: Arab Center for Research and Studies, October 4, 2022.

Second: Articles:

1- Samir Al-Bah, "The Russian-Ukrainian War and Disruptions in Global Food Supply Chains: An Analysis of Crisis Contexts for Food Security in the Middle East and North Africa," Journal of Social and Human Sciences, University of Batna, Vol. 24, No. 1, 2023.

2- Shamsan Awad Al-Tamimi, "The Russian-Ukrainian War and Food Security in Africa: Implications and Opportunities," Analytical Paper, Al Jazeera Center for Studies, October 4, 2023.

3-Shaimaa Ali Salema, "Russian Military and Security Relations with Africa and the Future of Wagner's Presence on the Continent," African Readings: Political Reports and Analyses, 25/1/2024.

4- SMAT Center for Studies, Political Studies Unit, "Russian Interests in Africa: Readings and Future Expectations," Riyadh, September 16, 2019.

Third: Foreign references:

1-EBRD and FAO. The Implications of the War in Ukraine for Agrifood Trade and Food Security in the Southern and Eastern Mediterranean: Egypt, Jordan, Lebanon, Morocco and Tunisia. Rome: Food and Agriculture Organization of the United Nations, 2022.

2-Food and Agriculture Organization of the United Nations. Food Policy Monitoring in the Near East and North Africa Region. Rome: FAO, 2022.

3-International Monetary Fund. Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia—Mounting Challenges, Decisive Times. Washington, DC: IMF, October 2022.

4-NATO. “Bucharest Summit Declaration.” Bucharest, 3 April 2008.

5-Stockholm International Peace Research Institute. Trends in International Arms Transfers, 2022. Stockholm: SIPRI, March 2023. https://doi.org/10.55163/CPNS8443.

6-United Nations. Global Impact of War in Ukraine on Food, Energy and Finance Systems. Global Crisis Response Group Brief No. 1. New York: United Nations, 13 April 2022.

7-United Nations General Assembly. Aggression against Ukraine. A/RES/ES-11/1. New York: United Nations, 2 March 2022.

8-World Bank. Reality Check: Forecasting Growth in the Middle East and North Africa in Times of Uncertainty. Washington, DC: World Bank, April 2022.

9-World Bank. A New State of Mind: Greater Transparency and Accountability in the Middle East and North Africa. Washington, DC: World Bank, October 2022.

10-World Bank. Altered Destinies: The Long-Term Effects of Rising Prices and Food Insecurity in the Middle East and North Africa. Washington, DC: World Bank, April 2023.